الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

18 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

هيئة حقوق الإنسان تختتم ورشة عمل بعنوان "حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية" عن بعد

المصدر: جريدة واس الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.spa.gov.sa/2204023

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم "عن بعد" ورشة عمل بعنوان "حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية" والتي نظمتها في إطار برنامج التعاون الفني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تزامناً مع اليوم العربي لحقوق الإنسان 2021م، الذي جاء تحت شعار "الحق في الصحة" يلقي الضوء على أفضل الممارسات وأبرز التحديات والآفاق المستقبلية للحق في الصحة، ووُجهت الورشة للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمشاركة خبراء ومختصين من داخل وخارج المملكة.

واستهدفت الورشة إدماج منظور حقوق الإنسان وتسليط الضوء على المعايير الدولية التي تكفل حماية حقوق الإنسان في الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الصحية، والتعرف على النهج القائم على حقوق الإنسان في ظل مثل هذه الظروف، وكيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في حال حدوثها، ومعرفة الإجراءات الخاصة ودور المقرر الخاص المعني بالكوارث والأزمات، والممارسات الفضلى والتحديات الرئيسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في حالات ما بعد الكوارث.

وناقشت الورشة التي استمرت على مدى يومين خلال جلسات اليوم الأول حماية حقوق الإنسان والحد من مخاطر الكوارث، وإطار سنداي ونطاق تطبيقه في المملكة، والمراكز المنشأة التي تكفل حماية حقوق الإنسان في الكوارث والأزمات، وإعلان حالات الطوارئ وأثرها على الحقوق، وتحديات استخدام قوانين الطوارئ، وطرق معالجة الأزمات بنهج قائم على حقوق الإنسان، واستجابة النظام الصحي والنهوض بتغطية صحية شاملة وتحقيق الأمن الصحي.

فيما ناقشت جلسات اليوم الثاني دور والتزامات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات والكوارث، ومبادراتها وإسهاماتها في أزمة كورونا، والعبر المستخلصة من الكوارث والأزمات وما يمكن عمله خلالها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نظام مقترح لدراسة حالة المتسولين والتثبت من وصول المساعدات لمحتاجيها

من جديد.. الشورى يدرس مكافحة التسول وردع ممتهنيه

المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 رجب 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875669

عاد مشروع نظام مكافحة التسول إلى أروقة مجلس الشورى من جديد وتدارست لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب برئاسة واصل بن داود المذن، مشروع النظام المحال إليها من المجلس، والوارد من الحكومة، وحددت أمانة المجلس الثلاثاء المقبل موعداً لمناقشة النظام، ويرى المذن أن المشروع يسهم في الحد من ظاهرة التسول، وأثرها على المجتمع ومتابعة المتسولين ودراسة حالاتهم، والقضاء على الوسائل والطرق التي تستغل هذه الظاهرة، ولفت إلى أن أهمية النظام تكمن في التأكد من إيصال المساعدات إلى محتاجيها بالشكل السليم، مبيناً أن المشروع يتضمن عقوبات من شأنها المساهمة بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة ومعالجتها.

مطالبات شوريّة بمعالجة أوضاع أصحاب الحاجة والتصدي لعصابات المتسولين الخارجية

إلى ذلك، وتحديداً في نهاية شهر جمادى الآخرة عام 1435 وافق مجلس الشورى بالأغلبية ، على ملاءمة دراسة مقترح عضو الشورى حينها ناصر الشهراني وسعد مارق نظام مكافحة التسول و أيَّد توصية الملاءمة 104 أعضاء وعارضها 14 وأحال للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب ملف المشروع المقترح للتوسع بدراسته، وفي الثاني من شهر محرم عام 1438 قدمت حمدة العنزي رئيسة لجنة الأسرة والشباب تقرير دراسة مشروع النظام والذي أعاده إلى اللجنة، للرد على ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه النظام المقترح التي جاءت أثناء مناقشته، وانتقد أعضاء المشروع وقال بعضهم بأنه متناقض في بعض مواده ومن ذلك ما أشار إليه فهد العنزي من أن النظام في أحد المواد يطالب بتجريم التسول وفي أخرى ينص على توفير الرعاية للمتسولين، مؤكداً أن عددا من الأنظمة القائمة تجرم التسول مثل نظام حماية الطفل والاتجار بالإنسان وبالتالي لا حاجة للنظام المقترح، ويقول ناصر الموسى أن اللجنة أغفلت الجانب الشرعي من حيث تجريم التسول وأن هناك العديد من الفتاوى التي كان من الأولى للجنة الرجوع إليها وأن تطعم بها هذا النظام، وأن الله تعالى نهى رسوله محمد ﷺ من أن ينهى السائل وقال تعالى (وأما السائل فلا تنهر)، وأن هناك العديد من المتسولين الذين تختلف حاجاتهم من المال إلى الطعام إلى المأوى، ولم يتفق عبدالرحمن هيجان مع النظام مشيراً إلى أنه لم يتطرق للبدائل والحلول أمام هؤلاء المتسولين، وقال عازب آل مسبل أن النظام لا يتفق مع روح الشريعة الإسلامية حيث إن الدين الإسلامي أكد على أهمية السائل، كما أن النظام لم يشر إلى معالجة أوضاع هؤلاء المتسولين، ويرى عطا السبيتي أن النظام أغفل تجفيف منابع التسول كما أن العقوبات التي وردت فيه ركزت على المتسول السعودي وتحويل الأجنبي لهيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الاجراءات النظامية في حقه ولم توضح تلك الإجراءات.

وقال العضو السابق اللواء عبدالله السعدون أن التسول أصبح ظاهرة متزايدة وأن المستولين لدينا هم عصابات تأتي من خارج المملكة وتعمل على استجداء المواطنين للمال وتستخدم في عملها الأطفال، مطالباً بأن يكون هناك حملة إعلامية تحذر المانحين من المواطنين للمال لهؤلاء المتسولين، وأكد أعضاء أن مشروع نظام مكافحة التسول المقترح يركز على المتسول ويغفل دور الجهات ذات العلاقة بمكافحة الظاهرة، مطالبين بمراعاة أصحاب الحاجة الحقيقية وإيجاد معالجة لأوضاعهم، مقترحين وضع ضوابط تعرف المتسول وتفرق بينه وبين المحتالين في هذا المجال، مستبعدين إمكانية إنشاء دور لرعاية المتسولين دون إنشاء كيان مستقل يحقق هذا المقترح، ويرون أن النظام المقترح خرج عن مضمونه وخلط بين المتسول المضطر والمتسول الممتهن لهذه الطريقة في الكسب.

وشدد ناصر الشمراني عضو الشورى السابق أحد مقدمي مقترح نظام مكافحة التسول على أن النظام لا يهدف إلى تجريم التسول مؤكداً على أهميته لوضع تدابير للحد من التسول، وسن عقوبات محددة على من يمتهن التسول خاصة في ظل ضعف الإجراءات المطبقة حاليا في الحد من ظاهرة التسول ومعالجة آثاره، وخطورة ظاهرة التسول على الفرد والمجتمع على حد سواء، الأمر الذي يقتضي سن نظام لمواجهة الظاهرة، والتصدي لاستغلال المتسولين لكل التجمعات والمناسبات من أجل التكسب غير المشروع، وخاصة في المساجد وأثناء الحج والعمرة، وأوضح الشهراني أسباب تقديم المقترح، مؤكداً أن التسول أصبح إحدى الظواهر السلبية التي تعاني منها المملكة وله آثار خطرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، وأكد أن هناك من امتهن التسول واتخذه مصدرا ثابتا للتكسب غير المشروع، مستخدما في ذلك كل الوسائل الممكنة بما في ذلك استغلال الأطفال، وذوي الإعاقة، والنساء. وحمَّل العضو زهير الحارثي الأجهزة المعنية تفشي ظاهرة التسول وتساءل عن تسول السعودي رغم أن الدولة تنفق المليارات لعيشه الكريم وعن العدالة الاجتماعية..؟ وأضاف بأن ظاهرة التسول كشفت فشل سياسات الوزارات والجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بامتياز وعدم قدرتها على تنفيذ تعليمات القيادة، وقال: على الأجهزة النزول من البرج العاجي وكشف أوراق التسول والفقر، ورأى العضو خالد العقيل أن مكافحة التسول في نظام محدد يعالج التسول والجرائم المنظمة والتهريب للبشر خاصة في مواسم الحج والعمرة مؤكداً تناوب عصابات خارجية للتسول في موسم الحج العمرة، وأكد أن ظاهرة التسول ترتبط فيها جرائم أخرى منها الاتجار بالبشر، والتدليس على المتصدق وأكل ماله بالباطل وقال "إن مشروع النظام يجب أن يتضمن آليات واختصاصات يمكن منحها لكل جهة حكومية لمعالجة هذه الظاهرة"، وأشار عضو الشورى عبدالرحمن العطوي إلى إشكالية ما نسبته 90 % أجنبي من عدد المتسولين وقال إنهم إما متسللين أو متخلفين أو مخالفين لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة، ولفت إلى أن مجلس الوزراء قد أقر في السابع من شهر ربيع الأول 1428، الذي شكلت بموجبه لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية من عدد من الجهات الحكومية من أجل إعداد خطة وطنية لمعالجة مشكلة التسول، وطلب تزويد المجلس بما توصلت إليه اللجنة بخصوص الخطة قبل تشريع أي نظام، وطالب العضو عساف أبو اثنين بدراسة الأوضاع الصحية والنفسية والاجتماعية وحالات المتسول السعودي ومعالجتها دون عقوبات السجن أو الإيقاف، مشيراً إلى أن نسبتهم وصلت 21 % بينما غير السعوديين بلغت نسبتهم 78 %، ورأى أبو اثنين أن يكون النظام المقترح رادعاً لمن يمارس التسول كمهنة فيزوَّر ويؤذي الناس في كل مكان، وأشار إلى أن الجهات المعنية بمكافحة التسول تواجه إشكالية توفير أمكن لمن يتم القبض عليهم وإيقافهم.

25 %نسبة تمكين المرأة السعودية في قطاع الاتصالات

75 %لنظرائهن من الذكور

المصدر: جريدة المدينة الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723141

عائض الوسمي ـ المدينة المنورة

كشفت تقرير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عن أن نسبة تمكين المرأة في قطاع الاتصالات بلغت 25 % مقارنة بـ 75 % للذكور.

وتضمن التقرير الشهري مجموعة من التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتمكينها فيه بالإضافة إلى التحديات التي قد تعيق مشاركتها في التنمية. وتضمنت التوصيات إطلاق برامج تدريبية مرحلية ومترابطة لصناعة قياديات فاعلات، وإجازة أبوة للرجل لبدء إحداث تغيير ثقافي اجتماعي، إلى جانب توفير المزيد من التدريب على مهارات التواصل، وتخصيص حصص نسائية في مختلف المناصب.

وأكد التقرير أن برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حقق نسب عالية في تكافؤ الفرص، ويتماشى هدف هذا البرنامج إلى بناء نظام رقمي يتبنى العقول والمهارات التي تدعم عملية التحول. وأشار إلى دراسة

أُجريت على خريجي المملكة إلى أن احتمالية حصول النساء على شهادة جامعية أو أعلى تساوي احتمالية حصول نظرائهن من الرجال عليها.

.

ربط إلكتروني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061891

وقع النائب العام سعود بن عبدالله المعجب أمس (الأربعاء) مذكرة تفاهم مع محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل المهندس سهيل بن محمد أبانمي، لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون والتنسيق المشترك لمواجهة مخاطر هذه الجرائم، وعقد اجتماعات ثنائية دورية بين المختصين في النيابة العامة والهيئة العامة للزكاة والدخل لرفع مستوى التعاون والتنسيق وفقاً للاختصاصات المناطة بكل جهة، وإعداد آلية عمل تساهم في الربط الإلكتروني بين الجهازين، بهدف تبادل البيانات والمعلومات بشكل سريع وآمن، ويعزز قدرات الطرفين في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب اختصاص كل جهة.

موافقة مجلس الوزراء على نظام التخصيص.. تعرَّف على أهدافه

المصدر: جريدة سبق الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://sabq.org/stSvw3

وافق مجلس الوزراء اليوم في جلسته عبر الاتصال المرئي على اعتماد نظام التخصيص،والذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونقل ملكية الأصول الحكومية - إلى تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص وتخصيص خدمات حكومية محدّدة، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين.

و بهذه المناسبة، رفع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص المهندس ريان نقادي شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام التخصيص، مشيرًا إلى أنه تم تطوير نظام التخصيص لرفع مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية، كما يهدف النظام إلى تمكين توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، والتخفيف على الميزانية الرأسمالية للحكومة، وتنظيم جميع الأنشطة والإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشروعات التخصيص والإشراف عليها، ومتابعتها، ومراقبتها، بالإضافة إلى رفع مستوى شفافية وعدالة ونزاهة الإجراءات المرتبطة بعقود التخصيص.

من جانب آخر قال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية في المركز الوطني للتخصيص سلطان القحطاني إن منهجية تطوير نظام التخصيص تضمنت النظر إلى التجارب الدولية والمحلية والاستفادة من أفضل الممارسات المعمول بها، والاستناد إلى الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ مشروعات تخصيص ناجحة حققت مستهدفات التخصيص خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشروعات التخصيص التي واجهت عددًا من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي، كما روعي خلال تطوير النظام العمل على تطوير السياسات العامة للنظام لإيجاد منظومة حوكمة لمشروعات التخصيص بالمستوى المناسب وبما يُسهم في تنفيذ المشروعات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، والتركيز على تمكين تنفيذ المشروعات ذات الأثر الاقتصادي العالي،وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 عبر نظام التخصيص من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الاقتصاد التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، وخلق واستحداث فرص وظيفية جديدة للمواطنين،

وأشار القحطاني إلى أن أهداف نظام التخصيص تتضمن التوسع في عدد مشروعات التخصيص المنفذة في المملكة، وتحفيز القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمر المحلي والدولي من المشاركة في فرص التخصيص المطروحة، وبالوقت ذاته رفع مستوى كفاءة الأصول ذات الصلة بمشروعات التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها. وإن النظام يراعي مشروعات التخصيص من منظور القطاع الخاص والمستثمرين ، ويقدّم النظام حزمة واسعة من الضوابط النظامية التي تعزز ثقة المستثمرين في عملية طرح مشروعات التخصيص، وتؤكد إنفاذ عقود التخصيص وما أُتفق عليه بين أطراف العقد، وتكفل معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، كما يتيح نظام التخصيص التعامل مع التحديات الخاصة التي تواجهها مشروعات التخصيص في المملكة ، وضبط مشاركة القطاع العام في شركة مشروع التخصيص دون الإخلال بمستهدف التوسع في إشراك وتمكين القطاع الخاص. وفي الجانب الاجتماعي؛ سيسهم في تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن والمقيم، ويقدم النظام إطارًا نظاميًا يضمن دراسة الآثار الاجتماعية لمشروع التخصيص قبل السير بإجراءات تنفيذه.

يُذكر أن هناك فرصًا ومبادرات للتخصيص سيتم طرحها وتعد رافدًا جديدًا في اقتصاد المملكة من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية وإتاحتها أمام القطاع الخاص المحلي والدولي في ستة عشر قطاعًا حكوميًا مستهدفًابالتخصيص، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة2030، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % إلى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل المركز الوطني للتخصيص على حزمة من المبادرات والمشروعات التي تستهدف تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويُذكر أن صندوق التنمية الوطني يعمل على تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني الذي سيعمل على تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية في المملكة من خلال تسهيل مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات. وسيكون دور صندوق البنية التحتية الوطني مكملاً لدور المركز الوطني للتخصيص من خلال تقديم الدعم التمويلي لمشروعات البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

التخصيص وتعظيم المنافع الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/18/article_2052416.html

كلمة الاقتصادية

الأمس، وافق مجلس الوزراء على نظام التخصيص، وهذا يعني اكتمال منظومة العمل الشاملة وركائز البرنامج. فبرنامج التخصيص كأحد أهم برامج رؤية السعودية 2030، يعد من البرامج التي تحظى باهتمام واسع عالميا ومحليا، حيث إنه من أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030، وعليه ترتكز عدة مستهدفات أخرى، من بينها تنمية المحتوى المحلي وتمكين القطاع الخاص وتوسيع مشاركته الاقتصادية.

كما أن له آثارا كبيرة في مشروع تنويع الاقتصاد السعودي، ويحدد بشكل واضح توجهات الدولة ومستهدفاتها، وحجم الاستثمارات وأطروحاتها وخططها في الاقتصاد السعودي.

ويشمل برنامج التخصيص ثلاث ركائز مهمة، وهي: ركيزة إرساء الأسس "القانونية/ التنظيمية"، وهذه الركيزة تشمل إصدار الأنظمة والتشريعات التي يمكن من خلالها حوكمة عمليات التخصيص وتحديد المسؤوليات والعلاقات التعاقدية وشكلها، وكذلك وضع قواعد وإجراءات تنظيمية لرفع مستوى الشفافية في عمليات التخصيص .

وتأتي الركيزة الثانية بإرساء العمل المؤسسي، من خلال كيان قادر على تنفيذ التخصيص بطريقة تحفظ مصالح الدولة وتضمن العدالة. والركيزة الثالثة تهتم بالمبادرات، من خلال بناء العلاقات الواضحة والمحوكمة بشكل جيد بين المركز الوطني للتخصيص، واللجان الإشرافية للتخصيص لكل قطاع. كما يأتي صدور نظام التخصيص ليضع الجميع على سكة العمل، لتنطلق قاطرة التخصيص التي بدأت فعليا في مرحلة ما مع صدور قرارات مجلس الوزراء بشأن قطاع الصوامع والمطاحن، ليكون ضمن القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وذلك من أجل زيادة التنافسية والإنتاجية، إضافة إلى تحفيز الاستثمار .

فالنظام الذي صدر أمس تم تطويره بناء على أفضل الممارسات المعمول بها، وبالاستناد إلى الخبرات المكتسبة، من خلال تنفيذ مشاريع تخصيص ناجحة حققت مستهدفاتها، مثل تجربة تخصيص مطاحن الدقيق خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشاريع التخصيص التي واجهت عددا من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي.

فالنظام يسد الفجوات التشريعية ويهدف إلى إيجاد بيئة تسمح برفع حجم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم، فعملية التخصيص تتم بشكل دقيق جدا دون استعجال قد يضر بالمصلحة العامة، ولا تأخير يعوق تنفيذ المشاريع، مع أهمية تحقيق بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمار على المديين القصير والطويل.

وأكد وزير المالية أن نظام التخصيص مهم جدا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، ذلك أن الدولة في مراحل معينة من تاريخ بنائها قامت بجميع الوظائف تقريبا، بل ضمنت للناس والمجتمع كثيرا من المنتجات بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية من ذلك أو حجم الشريحة التي تحتاج إلى تلك المنتجات والخدمات، وكانت الدولة تهدف إلى نقل المجتمع فكريا وحضاريا، وقد تحقق كثير جدا من ذلك، وأصبحت مشاركة القطاع الخاص ضرورة اقتصادية ملحة لبقاء تلك الخدمات عند مستويات الجودة المطلوبة.

وإذا كانت النظرية الاقتصادية ترى أن المنافسة تحقق الجودة، فإن التخصيص يهدف إلى إتاحة الفرص الاستثمارية أمام جميع المستثمرين من القطاع الخاص، سواء المحلي أو الدولي، والنظام الذي صدر يضمن تسهيل تقديم تلك الفرص للقطاع الخاص بشكل شفاف وعادل ونزيه. إن اكتمال برامج التخصيص سيؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية التي ستسهم في تعظيم منافع الاقتصاد المحلي وصنع فرص وظيفية للمواطنين، خاصة أن النظام يعمل على توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتطبيق شعار التنمية الشاملة، وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمرين المحلي والدولي من رفع مستوى كفاءة الأصول، وتحسين مستوى إدارتها من منظور القطاع الخاص، كما يحدد النظام آليات معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد.

مبادرة العلاقة التعاقدية مكملة لنظام الكفيل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875595

د. بدر بن سعود

استبدلت المملكة نظام العمل القديم بمبادرة تحسين العلاقة التعاقدية، والقرار الذي بدأ تنفيذه قبل أربعة أيام أنهى العمل بإجراءات استمرت لأكثر من 70 سنة، ولكنه وفي نفس الوقت، لم يغلّب مصلحة العامل الوافد على مصلحة صاحب العمل، وهذا الترتيب الجديد لن يشمل العمالة المنزلية ولا من يلعبون في الأندية والاتحادات الرياضية، ولا حتى عمال السفن التي تقل حمولتها عن 500 طن، أو العاملين الأجانب ممن يزورون المملكة في مهام محددة، ولمدة لا تزيد على شهرين.

استثناء العمالة المنزلية لا يعني أن حقوقها مهضومة، فقد تصدّر السعوديون تقرير منظمة العمل الدولية الصادر مؤخراً، وذلك تقديراً لممارساتهم الأخلاقية والعادلة مع العمالة المنزلية في منصة (مساند) والتي تعمل على حفظ حقوق هذه الفئة وتحسين خدماتها، مع احتفاظ الكفيل بكامل صلاحياته المعروفة، ومن الناحية الرسمية ليس هناك نظام سعودي خاص بالكفيل، والموجود في الواقع الرسمي هو نظام للعمل، وقد استبدلت في وقت سابق عبارة نقل الكفالة بنقل الخدمات، لضبط المصطلح وحتى لا تستغل التسمية.

النهوض بالعلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي، جاء لحماية حقوق الطرفين، ولوقف عمليات ابتزاز العمالة المنزلية، وتوظيفها في مهن تجارية بالمنشآت الخاصة، وربما بدون علمها، فقد يكونون مسجلين على صاحب المنشأة وليس على مؤسسته، والعقد في صيغته الجديدة بمثابة سند تنفيذي، وبالتالي فهو يختصر سلسلة طويلة من المحاكمات والجلسات.

حرية التنقل الوظيفي في (قوى) وتأشيرات الخروج والعودة والخروج النهائي في (أبشر) ليست متروكة بدون قيود، ولا يكفي فيها الإشعار وحده، ولصاحب العمل الاعتراض عليها في حالة وجود عهد مالية أو إدارية عند العامل الأجنبي، أو إذا انتقل للعمل في منشأة منافسة ولديه أسرار تجارية، وفي الحالة الأخيرة، يكفل النظام لصاحب العمل اشتراط عدم العمل مع المنافسين لمدة سنتين، وتقديم العامل الوافد لتأشيرة خروج نهائي قبل انتهاء عقده، سيحرمه حتماً من العودة إلى المملكة بشكل نهائي، إلا إذا حضر للحج أو العمرة أو الزيارة.

المملكة تعمل في الوقت الحالي على إعادة هيكلة سوق العمل السعودي، وفق مستهدفات رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني، وسيكون ذلك وفق أفضل الممارسات العالمية، وبما يسهم في استثمار منصة (ودي) لتحقيق تراجع في معدل القضايا العمالية، والتي زادت بنسبة 167 % في 3 سنوات مضت، وبما إجماليه 153 ألف قضية، والمبادرة تخدم ما نسبته 62 % من مجموع العمالة الأجنبية في السوق السعودي، وستحسن من تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية الدولية، وبالتالي ستحفز رؤوس الأموال الاجنبية على الاستثمار فيها، ومن المؤكد أنها ستخرج السعودة الوهمية من عالم المال والأعمال، وستنحاز للكفاءات الوطنية والأجنبية، وتغلق باب المتاجرة بالعمالة المنزلية وبغير المؤهلين في الأعمال التجارية ووظائف أصحاب الخبرة.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة المدينة الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م https://www.al-madina.com/article/723150
	المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م https://www.alriyadh.com/1875623